



شركة أبو قير للأسمدة و الصناعات الكيماوية

٢٠١٨/٠٣/١٨

رأس المال المصدر ١٨٩٣ مليون جنيه

الإسكندرية في: ٢٠١٨/٠٣/١٨

السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة

البورصة المصرية

١١٠٨ شارع طلعت حرب

صندوق بريد ٨٧٣ - رقم بريدي ٢١١١١ - الإسكندرية

فاكس رقم ٢٠٣/٤٨٤٥٨٥٥

تحية طيبة وبعد ...

إلحاقاً لخطابنا المؤرخ ٢٠١٨/٠٢/١٢ والمرفق به تقرير الجهاز المركزي

للمحاسبات وذلك بخصوص المركز المالي للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١.

نتشرف بأن نرفق طيه رد الشركة على التقرير.

مرسل برجاء العلم واتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام "

رئيس القطاعات المالية /

ومسئول الإتصال

محاسب/ على عبد المطلب داود



الشركة حاصلة على شهادات أيزو ٩٠٠١ - أيزو ١٤٠٠١ - أيزو ١٨٠٠١ - أيزو ١٧٠٢٥



تليفون: ٠٣ / ٥٦٠٣٠٥٣ (سبع خطوط)
فاكس الإدارة: ٠٣ - ٥٦٠٣٠٣٢
فاكس المشتريات: ٠٣/٥٦٠٣٠٤٦
فاكس التسويق: ٠٣/٥٦٠٣٠٤٧
E-mail : afc@abuqir.com

الإدارة و المصانع ،
الطابية خط رشيد - إسكندرية
كيس بريد مخصص
الرقم البريدي: ٢١٩١١
www.abuqir.com

شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية

القطاعات المالية

الرد على تقرير الفحص المحدود

للجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية للشركة

في ٣١ ديسمبر/ ٢٠١٧

أولاً : الملاحظات التي يعتبرها الجهاز المركزي من قبيل التحفظ:-

١- فيما يتعلق بأن الإدارة ما زالت عند رأيها بشأن تعليق وتوقف الرسملة لتكاليف الإقتراض لمشروع معالجة مياه الصرف الصناعي (Z.L.D) والمقرر الانتهاء منه فبراير سنة ٢٠١٥ حيث قامت الشركة برسملة نحو ١٢٧,٦ مليون جنيه للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ وكذلك نحو ٤٥٥ ألف جنيه خلال فترة المركز المالي الحالي وتمثل نسبة ٣٠% من قيمة تكاليف الإقتراض تخص مباني المشروع الذي تم الإنتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) الفقرة (٢٠)، (٢٥) وقام كل من تحالف باماج وسامكريت موردي ومنفذي المشروع برفع دعوي رقم ٢٠١٧/١٢١٥ أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بطلب مد مدة التعاقد الي ٢٠١٧/١٢/٣١ وسداد نحو ٤٢ مليون جنيه ونحو ٣,٧ مليون يورو باقي مستحقاتهم عن المشروع وفوائدها من تاريخ الأستحقاق وقد بلغت فروق العملة نحو ١٣٥ مليون جنيه بنسبة ٤١% من تكلفة المنفذ من المشروع وانه يتعين إجراء التصويب اللازم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه كل من باماج وسامكريت للحفاظ على حقوق الشركة.

الرد:-

- مشروع معالجة مياه الصرف الصناعي Z.L.D وإن كان به تأخير في الإستلام إلا أنه لا يوجد به توقف في تنفيذ أعمال الإنشاء الفعالة حيث بلغت نسبة التنفيذ خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ما يقارب ٤% ، كما بلغت خلال الفترة من ٢٠١٧/٠٧/٠١ حتي ٢٠١٧/١٢/٣١ ما يقارب ٣% ليصبح إجمالي ما تم تنفيذه حتي تاريخه ٩٧% وعليه لا تنطبق المادة رقم (٢٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) الخاص بتكلفة الإقتراض وما ورد بها بشأن التوقف عن رسملة تكاليف الإقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل المؤهل.

- أما فيما يخص المادة (٢٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) فإنها تخص المجمع التجاري المكون من عدة مباني والذي يمكن إستخدام كلا منها علي حده حيث يمكن إستخدام جزء منه في حين ما زالت باقي الأجزاء تحت الإنشاء وعندئذ يتعين التوقف عن رسملة تكاليف الإقتراض للأجزاء المكتملة ، أما فيما يخص المصانع التي يتطلب إنشاؤها تركيب خطوط إنتاج عديدة بالتوالي في أجزاء مختلفة من المصنع داخل نفس الموقع فيلزم الإنتهاء من إعدادها كاملة قبل إستخدام أي جزء من أجزائه وتؤكد الشركة أن مشروع معالجة مياه الصرف الصناعي



والذي يمثل وحدة واحدة متكاملة (تسليم مفتاح) لا يمكن تجزئته ولا توجد به أجزاء منفصلة قابلة للعمل بشكل منفرد.

- ونود الإحاطة في هذا الصدد لقيام تحالف باماج و سامكرت بإيقاف السير في إجراءات القضية التحكيمية المرفوعة منه ضد شركة أبوقير للأسمدة أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي وجارى الإنتهاء من كافة المراحل المتبقية بالمشروع وبما يحفظ حقوق الشركة طبقا للتعاقد.

٢- فيما يتعلق بأنه لم يتم تدعيم مخصص ضرائب الدخل المتنازع عليها بنحو ٥٣,٩ مليون جنيه عن القضايا المنظورة أمام محكمة النقض على ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا وأنه يتعين تدعيم المخصص المشار إليه إلتزاما بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة.

الرد :-

- سبق عرض الموضوع على الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٤/٠٩/٢٠١٦ وكذلك الجمعية العامة العادية بتاريخ ٣٠/٠٩/٢٠١٧ علما بأنه سوف يتم تدعيم وتسوية هذه المخصصات فى ضوء ما تسفر عنه الدعاوى القضائية المرفوعة فى هذا الشأن بعد إحالتها للقضاء الإدارى حال كونها فى غير صالح الشركة.

٣- فيما يتعلق بأنه لم يتم قيد ١٦٤ مليون جنيه الفرق بين ما تم حسابه وقيدته بحساب مصروفات الضريبة على الدخل للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ وبين المسدد لمصلحة الضرائب على الدخل فى الإقرار المسلم للمأمورية فى ٢٩/١٠/٢٠١٧ وذلك مخالفة لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٥) فقرة (٤١) ، رقم (٢٤) فقرة (٦١) ، فقرة (١٦٢) وأنه يتعين على الشركة إجراء القيود المحاسبية اللازمة بتأثير حقوق الملكية بهذا الفرق إلتزاما بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن .

الرد :-

- تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠/٠٦/٢٠١٧ بضريبة دخل قدرها ٤٤٣,٦ مليون جنيه بإنخفاض قدره ١٦٦,٢ مليون جنيه عن الضريبة المحملة بقائمة الدخل لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ نتيجة تفعيل بند الإقرار الضريبي الخاص بفرق العملة غير المحققة ، وهو ذات الفرق فى الإلتزامات الضريبية الموجلة دون التأثير على صافى ربح الشركة عن تلك السنة المالية هذا وقد تم تسوية تلك الفروق بسجلات الشركة خلال شهر يناير /٢٠١٨ .



٤- فيما يتعلق بوجود فرق بين الرصيد الدفترى لقرض البنك الأهلي المصري الدولارى والشهادة الواردة من البنك في ٢٠١٧/١٢/٣١ بنحو ٢٢٠ ألف دولار ما يعادل ٣.٩١٤ مليون جنيه مصري ونحو ١٥ ألف جنيه للقرض المصري وأنه يتعين دراسة تلك الفروق وإجراء القيود المحاسبية اللازمة .

الرد:-

- الفرق بين الرصيد الدفترى لقرض البنك الأهلي المصري الدولارى والمصري والشهادة الواردة من البنك في ٢٠١٧/١٢/٣١ يتمثل في قيام البنك بخصم قسطى القرض الدولارى والمصري عن شهر يناير /٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ كون يوم ٢٠١٨/٠١/٠١ أجازة رسمية بالبنوك، وسيراعى مستقبلا مع البنك على أهمية النص بشهادة الأرصدة على أنه تم خصم القسط مقدما عن موعدة حال وجود عطلات أو أجازات رسمية.

٥- فيما يتعلق بأنه لم تتضمن قائمة الدخل نحو ٢.١٢٢ مليون جنيه فائدة دائنة على الحساب الجارى لدى بنك تنمية الصادرات وأنه يتعين إظهار هذه الفائدة ضمن حساب الفوائد الدائنة وتأثير قائمة الدخل بها.

الرد:-

- تم التسوية خلال شهر يناير/٢٠١٨ بعد الإنتهاء من مراجعة كشف حساب البنك.

ثانيا : الملاحظات التي لايعتبرها الجهاز المركزي من قبيل التحفظ:-

٦- فيما يتعلق بتكرر الملاحظات بشأن عدم الإنتهاء من تسجيل أراضى الشركة بمساحة ٢ سهم ، ٤ فدان ، منها نحو ١٥ سهم ، ٢١ قيراط ، ١ فدان خارج أسوار الشركة .

الرد:-

- تسجيل هذه الأراضى متوقف بسبب تحفظ وزارة الدفاع بالشهر العقارى بإعتبارها واقعة ضمن منطقة العمليات وجارى التفاوض معها لإزالة هذا التحفظ حتى يتسنى لنا إستكمال إجراءات التسجيل.

٧- فيما يتعلق بالرصيد المدين المتوقف للموردين والبالغ قدره نحو ٥.٧ مليون جنيه منها نحو ٥ مليون جنيه تخص موردين خارج تتمثل في (٢ مليون جنيه قيمة بضاعة مرفوضة لأسباب فنية ونحو ٣ مليون جنيه رسوم جمركية تم تحميلها على الموردين لعدم ورود شهادة "EURO" وكذلك أرضيات وغرامات نتيجة تأخر الموردين في تقديم مستندات التخليص) وأنه يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل هذه المديونية.

الرد:-

- مديونيات الموردين ترتبط بعمليات الشراء الخارجى ويتم تحميلها نتيجة وجود بنود عجز أو رفض أو عدم الإلتزام بشروط أمر التوريد ويتم مراسلة الموردين تباعا لتوريد الأجزاء البديلة أو سداد المديونيات المستحقة عليهم أو الخصم من مستحقاتهم عن موافقات إستيرادية جديدة ويؤكد ذلك تسوية مديونيات قدرها ٩٦٣ ألف جنيه خلال فترة المركز المالى.

